علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ. م. د. هيثم عبد الله سلمان
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص:

لقد تعددت الآراء والأفكار حول ماهية العلاقة ما بين النمو والإصلاح الاقتصادي سواءً في الاقتصادات المتقدمة أم النامية. بيد أن من المعتقد أن هنالك علاقة بينهما، ومن هنا جاء البحث ليبين ماهي العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي. إذ أستند البحث الى فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي في العراق يؤدي إلى تباطؤ النمو في ظل معدلات مرتفعة من التضخم، وقد ضم البحث محاور خمسة، فضلاً عن الخاتمة التي بينت بين طياتها الاستنتاج الرئيس الذي توصل اليه البحث، وهو عدم تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي في العراق، إذ أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بينهما.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ النمو الاقتصادي- الإصلاح الاقتصادي- منحنى إمكانات الإنتاج- فجوة الموارد.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد٢١
العدد ٨١
لسنة 2015
الصفحات ٢٧٨-٢٩٨

المقدمة:

يُعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي رافقت التنمية الاقتصادية في كثير من الأحيان وهو من مفاهيم الاقتصاد الكلي. إلا أن الإصلاح الاقتصادي هو من المفاهيم الحديثة التي شاع استخدامها في الدول العربية منذ مدة ثمانينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي يقيس أحد المؤشرات الرئيسة في الاقتصاد وهو الناتج المحلي الإجمالي، ألا أن عملية النمو في حد ذاتها ما هي إلا حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة لا يمكن إخضاع العديد منها للقياس. لذلك برزت نظريات عدة تفسر النمو الاقتصادي على أساس العوامل التي يستند إليها، فضلاً عن مجموعة الفروض التي استندت إليها تلك النظريات. إلا أن الإصلاح الاقتصادي يمثل عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

وقد سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى تبني وصفات المؤسسات المالية الدولية– صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – بهدف الخروج من الأزمة الخانقة التي اجتاحت اقتصاده منذ احتلال العراق وما قبله، مثل أزمة المديونية الخارجية وترهل القطاع الحكومي وتفشي ظاهرة البطالة، مما أضطر النخب السياسية والاقتصادية إلى اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي.

فرضية البحث: أستند إلى فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي في العراق يؤدي إلى تباطؤ النمو في ظل التضخم .

مشكلة البحث: إن الاقتصاد العراقي يعاني بعض المشكلات الاقتصادية التي أدت بدورها إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، من دون النظر إلى ما قد يتعرض إليه من صدمات خارجية وداخلية.

هدف البحث: استخدام منحنيات إمكانات الإنتاج على المستوى الكلي في العراق لبيان هل لسياسات الإصلاح الاقتصادي دور في النمو الاقتصادي؟ ومن ثم التأثير في رفع منحنيات إمكانات الإنتاج إلى الأعلى بحسب تعريف ساموبلسون للنمو الاقتصادي.

أولاً / الإطار المفاهيمي للنمو والإصلاح الاقتصاديين

١- مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعاً لاختلاف وجهات النظر التي يتبناها مريدوها. فمنهم من عرف النمو الاقتصادي على أنه " قدرة الاقتصاد على إنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) عبر الزمن "، وآخر عرفه على أنه " الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "، فضلاً عن ارتفاع معدل دخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي "[١]، وعرفه آخرون على أنه " عملية تغير في مقادير اقتصادية معينة خلال مدة زمنية طويلة نسبياً ". إذ يؤكد الأخير على ثلاث خصائص تتصف بها عملية النمو وهي[٢]:

- إنها عملية أي أنها تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبياً.
- إنها تشتمل تغير في مقادير اقتصادية معينة.

---

[١] د. خالد واصف الوزني، د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٨١.

[٢] د. عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٧٢.

- إنها تحدث من خلال الزمن، ومن ثم فهي تتصف بالحركية في طبيعتها لأن فيها خاصيتين من خواص الحركة وهما التغير والزمن.

وقد عرف الاقتصاديان ساموبلسون و نوردهاوس النمو الاقتصادي على أنه " يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما[١]. وبذلك يشمل النمو الاقتصادي على نمو الناتج المتوقع على المدى البعيد. ويعد نمو نصيب الفرد من الناتج أحد أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، ولكي يتحقق النمو الاقتصادي كما يرى ساموبلسون لابد من توفر العوامل الأربعة للنمو الاقتصادي وهي الموارد البشرية (العمالة، والتعليم، والتنظيم، والحوافز)، والموارد الطبيعية (الأرض، والثروة المعدنية، والوقود، والجودة البيئية)، وتكوين رؤوس الأموال (المكائن، والمصانع، والطرق)، فضلاً عن التغير في التكنولوجيا والابتكارات (العلوم والهندسة والإدارة وقطاع الأعمال الحرة)[٢]. ويرى كثير من الاقتصاديين أن هناك اختلافات كثيرة بين النمو والتنمية. فالنمو في اللغة هو زيادة الشيء وتغيره إلى حال أكبر أو أحسن وبشكل تلقائي، أما التنمية فتتم بفعل قوى وإجراءات هدفها التغيير وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. ويشترك كل من النمو والتنمية في السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وعناصرها، ورفع كفاءتها، إلا أن هذه الزيادة تلقائية في حالة النمو الاقتصادي ولكنها تحدث في التنمية مع تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، وفي التنظيمات والمفاهيم لأسلوب إدارة العملية الإنتاجية. ومن هنا جاء التركيز في الدول النامية على التنمية الاقتصادية لحاجتها الماسة لها وليس إلى النمو الاقتصادي فقط[٣]؛ بسبب سعيها نحو إحداث إعادة هيكلة اقتصاداتها المتعثرة .

لذا يمكن إيجاز أهم الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فالنمو زيادة في الناتج القومي، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، ويحدث بفعل آلية السوق من دون تدخل الدولة. بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة. ولا يؤدي النمو في الأمد القريب إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، إلا أن التنمية تسعى إلى أحداث تغيرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أن النمو في الدول النامية قد يواكب إسقاطات النموذج المتقدم، ويؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وتغير أنماطه من دون أن يتحول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة، والنمو هو وسيلة ومتغير كمي أما التنمية فهي غاية وهو متغير نوعي. ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي على أنواع عدة وهي:

- النمو المتوازن وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة إنماءً متساوياً ومتناسقاً بحيث يتحقق بمجموعه نمواً منتظماً وسليماً ومتكاملاً يسهل نقل الاقتصاد القومي إلى مرحلة متقدمة من النمو، ومن أهم رواده شومبيتر ونيركسه وآرثر لويس وردان وكينز ورانجر.

---

[١] بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٨٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

[٣] د. طاهر فاضل البياتي، د. خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٤٦٧.

- النمو غير المتوازن وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نمواً مترابطاً ولكن غير متساوٍ أو متماثل بشرط أن لا يذهب أحد القطاعات الاقتصادية أو أحد فروع الإنتاج بعيداً جداً عن خط سير النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان[١].
- النمو القاسي وهو النمو الذي يجسد حالة إفادة شريحة الأغنياء والرأسماليين من عوائد النمو، ويقبع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع مثل البرازيل والمكسيك.
- النمو الخانق وهو النمو الذي لا يصاحبه توسع في المناخ الديمقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد العديد من الدول التي تقدمت في الجانب الاقتصادي، لكن أنظمتها السياسية أتسمت بالقمع والاضطهاد وكم الأصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل تشيلي وجنوب أفريقيا.

٢- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يعرف الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي على أنه مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تستهدف زيادة مرونة الاقتصاد ورفع الطاقة الإنتاجية المستخدمة من طرف الدولة بغية خفض الأختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية بخاصة أو إزالتها، وإنشاء العناصر المكونة لاقتصاد السوق، أي بمعنى زيادة قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية.

وهكذا يمكن تعريف سياسة الإصلاح الاقتصادي على أنها عملية تسهيل تحويل الأدوار من القطاع العام إلى القطاع الخاص (آلية السوق). إلا أن برامج الإصلاح الاقتصادي تضم عناصر عدة تشكل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية والمالية، ويمكن تقسيم هذه البرامج من حيث طبيعة التدابير المتخذة على قسمين هما[٢]:

أ. قسم يتضمن التدابير المالية مثل زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم لإعادة توازن ميزان المدفوعات (التثبيت الاقتصادي)، وعادة ما تكون المدة المحددة لتطبيق هذه البرامج من سنة إلى سنتين وهي من شؤون صندوق النقد الدولي.

ب. قسم يتضمن تدابير أخرى مثل تحرير التجارة الخارجية واعتماد برامج الخصخصة وإعطاء دور جديد للقطاع الخاص بهدف أعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها، وإزالة التشوهات، لاستئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق (التكييف الهيكلي) وعادة ما تكون المدة المحددة لتطبيق هذه البرامج من ثلاث سنوات إلى خمسة سنوات وهي من شؤون البنك الدولي.

---

[١] د. عبد الغفور حسن كنعان، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ٢٣٢.

[٢] عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل بالجزائر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٧٨.

وتقوم هذه البرامج من حيث مرتكزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية، وتتمحور حول[١]:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بما يوازي القيمة الحقيقية لها، وتحرير التجارة الخارجية.
- العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة من خلال إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، وزيادة رسوم الخدمات العامة.
- بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- تجميد الأجور والرواتب وخفض العمالة الحكومية.
- زيادة الضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الفائدة ووضع سقوف عليا.
- تقليص الاستثمارات العامة واقتصارها على مشروعات البنية الأساسية.

ويقصد بالتثبيت الاقتصادي أو ما يسمى بسياسات جانب الطلب: مجموعة الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات في الأمد القصير لمعالجة الإفراط في الطلب الكلي، فضلاً عن تقليص معدلات التضخم مع سياسة نقدية سليمة ومحكمة، وتقليل العجز في الميزانية الحكومية وتقليل الإنفاق الحكومي[٢]، أيماناً بأن حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال. وبعبارة أخرى أن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة في الناتج المحلي يترتب عليها انتقال منحنى عرض النقود إلى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهو أمر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من الإفراط بقدر أو بآخر في الاستهلاك والاستثمار الكلي. لذا إن برامج التثبيت الاقتصادي تسعى في تحقيق أهدافها من خلال[٣]:

- رفع أسعار الفائدة الذي يؤدي إلى تحفيز الادخار من جانب وترشيد الاستثمار من جانب آخر.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي.
- تنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها.
- ترشيد الاقتراض الخارجي.
- إتباع أسعار صرف حقيقية.

إن هذه التغيرات الاقتصادية جميعاً تستهدف بالأساس معالجة الإفراط في الطلب الكلي ليتواءم والعرض المتاح لتحقيق التوازن.

إلا أن يقصد بالتكييف الهيكلي أو ما يسمى بسياسات جانب العرض: تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة العرض عن طريق تحرير التجارة الخارجية ونظم الأسعار وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وإصلاح هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية مع تقليص دور الدولة في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية. وترتكز برامج التكييف

---

[١] المصدر نفسه، ص ٧٩.

[٢] هشام ياسين شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق: تجربة الاقتصادات المتحولة، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤. ص ٣٥.

[٣] د. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٧ .

الهيكلي التي يضعها البنك الدولي على النظرية الكلاسيكية الجديدة لتحقيق المستوى الأمثل لتخصيص الموارد من خلال آلية السوق وعدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي وتشمل برامج التكييف ثلاث سياسات هي[١]:

أ. سياسة التحرير الاقتصادي من خلال إزالة القيود التي يمارسها القطاع العام على الأسواق المالية والعمل والسلع والخدمات والقطاع الخارجي، إذ يرى البنك الدولي إن التدخل في آلية الأسعار يؤدي إلى تشوهات في نظام الأسعار وبما يؤثر في انخفاض الكفاءة الإنتاجية من دون تحقيق المستوى الأمثل لتخصيص الموارد، فضلاً عن سوء توزيع الدخل نتيجة تدخل

الدولة.

ب. أما برامج الخصخصة فهي إحدى المكونات في سياسات الإصلاح، بمعنى انتقال الملكية من القطاع العام إلى الخاص من خلال بيع المؤسسات المملوكة للدولة، لوجود قطاع عام كبير في معظم الدول النامية مما يسبب الاختلال الهيكلي فيها،

ج. فيما تتعلق السياسة الأخيرة بتحرير التجارة والتحول نحو الإنتاج الموجة لتصدير من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحماية للصناعة المحلية وإزالة القيود على المدفوعات الخارجية.

ثانياً / الملامح الرئيسة للاقتصاد العراقي

١- اختلال الهيكل الإنتاجي

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاع النفطي الذي بلغت أهميته النسبية في هيكل الناتج حوالي ٥٥ % عام ٢٠١١، ومن ثم فأن قدرة العراق المالية ترتبط بشكل رئيس بإمكانياته النفطية. ومن خلال ذلك يمكن معرفة أهمية القطاع النفطي في السيطرة على أهم مصادر النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد في ميزان المدفوعات، فضلاً عن دوره في تمويل الميزانية الاعتيادية وفي تمويل الخطط الإنمائية.

ومن خلال تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها شيوعاً في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي سواءً من حيث مستوى النمو أو الركود أو الانكماش أم من حيث الخصائص التي يتمتع بها هذا الاقتصاد أو ذلك، إن أهم ما يميز الاقتصاد العراقي إنه اقتصاد ريعي إذ تشكل صادراته النفطية حوالي ٩٩.٧ % من إجمالي الصادرات ويعتمد على ٩١ % من إيراداته العامة على عوائد الصادرات النفطية عام ٢٠١١[٢]. ومن ملاحظة بيانات الجدول (١) يتبين أنه على الرغم من تصدر قطاع التعدين والمقالع المرتبة الأولى من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيقه لارتفاعات كبيرة في الأهمية النسبية خلال العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ من ٠.٢ % إلى ٧٠ % على التوالي؛ وذلك نتيجة لتغير كمية إنتاج النفط الخام خلال العامين من ٧٦٠ ألف برميل/ يوم إلى ٢١٠٧ ألف برميل/ يوم، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام من ١٨.٧ دولار/ برميل عام ١٩٩٧ إلى ٢٤.٣ دولار/ برميل عام ٢٠٠٢، إلا أن تلك الأهمية قد انخفضت خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠١١ من ٥٧ % إلى ٥٥ % على التوالي؛ نتيجة لارتفاع المنسوب إليه

---

[١] أحمد جاسم محمد، تحليل وتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ١٥.

[٢] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، بغداد، ٢٠١٣.
http://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts-ar.

وهو الناتج المحلي الإجمالي أثر زيادة ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا ان قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن (الخدمات الحكومية) تصدر المرتبة الثانية ببلوغه نسبة ١٣.٢ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١ بعد إن كانت نسبته ٩.٦ % عام ١٩٩٧؛ نتيجة الإسهام الكبير في تخفيف أزمة السكن في العراق من خلال بناء المجمعات السكنية. وقد احتل قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات المرتبة الثالثة بنسبة ٨.٥ % عام ٢٠١١ بعد أن كان متواضعاً خلال الأعوام السابقة، إذ لم يحظ بسوى ٠.٦ % خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، فيما لم تحظ القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا بالنزر اليسير من الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي مما يدلل على تفشي حالة الاختلال في هيكل الناتج بشكل لا يدع أدنى شك في تأصل حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لحساب القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية عدا قطاع التعدين والمقالع، مما يسبب وجود قوة شرائية تعتمد على السوق الخارجية في إشباع حاجاتها، ومن ثم تعريض الاقتصاد لاستيراد التضخم المستورد[1].

الجدول (١)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق لسنوات مختارة (%)

الأنشطة الاقتصادية	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠١١
الزراعة والغابات والصيد	٣٤.٦	٨.٥	٦.٩	٤.٢
التعدين والمقالع	٠.٢	٧٠.٤	٥٧.٧	٥٥.٠
الصناعة التحويلية	٢.٧	١.٥	١.٧	١.٨
الكهرباء والماء	٠.٧	٠.٢	٠.٨	١.٣
البناء والتشييد	٠.٣	١.٦	١.٣	٥.٠
النقل والمواصلات والخزن	٢٨.٣	٧.٨	٨.٣	٤.٩
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	٢١.٠	٦.٢	٦.٠	٦.٦
المال والتأمين والعقارات	٢.٥	٠.٦	٠.٦	٨.٥
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية الدور	٩.٦	٣.٠	١٦.٦	١٣.٢
الناتج المحلي الإجمالي	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر:

- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، آذار ٢٠١٠، ص ٤٥١.
- هيئة وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠١، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠٠٢. صفحات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، بغداد، ٢٠١٣.

[1] د. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (٢٨)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٧١.

٢- اختلال الهيكل التجاري

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لأنها منفذ لالتقاء المصالح الاقتصادية الدولية، ومن ثم وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي المتحققة. إذ اقترن نمو التجارة الخارجية برفاهية المجتمعات، فالتجارة الخارجية تمثل عملية ربط الاقتصاد الوطني باقتصادات الدول الأخرى من خلال تطوير التبادل التجاري وتبادل المنافع والمصالح المشتركة. ولذا تُعد التجارة الخارجية الوسيلة الداعمة لأسس تطوير العلاقات الدولية والمصالح الاقتصادية المتبادلة. وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن من ابرز ملامح واتجاهات سياسة التجارة الخارجية المتبعة خلال عام ٢٠١١، هي مواصلة العمل على تدعيم جوانب تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود غير الجمركية والرسوم الجمركية على الاستيرادات كافة مع تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملاتهما، إذ جرى فرض رسم جمركي موحد بواقع ٥ % على السلع المستوردة وهو رسم إعادة الأعمار باستثناء المواد الغذائية والأدوية التي أعفيت من هذا الرسم[١].

ومن ملاحظة بيانات الجدول (٢) يتبين أنه على الرغم من أن تحقيق فائض موجب لميزان التجاري العراقي خلال الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٢٠١١، إلا أن مؤشر الانكشاف التجاري فيه قد ارتفع بشكل كبير عام ٢٠٠٢ حتى بلغ اقصاه عام ٢٠٠٤ عندما أصبح منكشفاً تماماً نحو الخارج لبلوغ مؤشر الانكشاف التجاري فيه ١٥٤ % بعد إن كان غير منكشف تماماً في الأعوام السابقة. وهذا إنما يدل على مدى الارتباط الكبير بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي بحركة التجارة الخارجية وما يصاحبها من الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية لاسيما ما يتعلق بارتفاع نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية[٢].

الجدول (٢)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق لسنوات مختارة (مليون دولار)

البيان / السنة	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠١١
الصادرات	٢٣٣١	١١٠٣٤	١٧٨١٠	٧٩٦٨١
الواردات	٧٦٥	٢٦٠٣	٢٠٢٨٠	٤٧٨٠٣
الميزان التجاري	١٥٦٦	٨٤٣١	٢٤٧٠ -	٣١٨٧٨
الناتج المحلي الإجمالي	٧٨٨٥٦	٢٤٥٤٤	٢٤٧٠٠	١٦٣٠٣٤
مؤشر الانكشاف التجاري	٤ %	٥٥ %	١٥٤ %	٧٨ %
نسبة الواردات إلى الصادرات	٣٣ %	٢٤ %	١١٤ %	٦٠ %

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ١٩٩٩، أبو ظبي، ص. ص ٢٨١-٢٩١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠٠٤، أبو ظبي، ص. ص ٢٥٠-٣٢٩.

[١] وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٩، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٨.

[٢] هيثم عبدالله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، شتاء ٢٠٠٩، ص ١٩٣.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠٠٦، ابو ظبي، ص. ص ٤٦- ١٥٣.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠١٣، ابو ظبي، ص.ص ٣٣٦-٤١٧.

وعلى الرغم من ايجابيات سياسة تحرير التجارة الخارجية لاسيما فيما يتعلق بإزالة التشوهات السعرية وزيادة التنافسية في الاقتصاد ومردوداتها على المستهلكين وتقييد الضغوط التضخمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل الدعوات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO، إلا أن هذه السياسة لها سلبياتها على الاقتصاد العراقي؛ نتيجة تخلف القطاع الإنتاجي وعدم مقدرته على إنتاج ابسط السلع، فضلاً عن أن دخول الاستيرادات بنطاق واسع ومن دون أي قيود وبأسعار تنافسية انعكس سلباً على القدرة الوليدة للإنتاج الوطني على المنافسة مما أدى إلى توقف عدد كبير من المنشآت الصناعية وإغلاقها. وهو ما أكده فعلاً مؤشر نسبة الواردات إلى الصادرات البالغ ٦٠ % عام ٢٠١١ (لاحظ بيانات الجدول ٢). أي أن ٦٠ % من قيمة الصادرات تذهب إلى استيرادات العراق من السلع والخدمات، ومن ثم يتبين القصور الواضح في ناتج الصناعات المحلية التي تقتصر تقريباً على الإنتاج الخجول للقطاع الخاص فقط.

٣- حجم المديونية الخارجية

مما لا ريب فيه أن العراق من الدول القلائل التي لم تعانِ من أزمة المديونية الخارجية أثناء استقلالها السياسي وإعلان تأسيس الدولة العراقية المدنية في العشرينيات من القرن الماضي، إلا أن هذا التميز من باقي الدول العربية لم يدم طويلاً. إذ وجدت الحكومة نفسها مضطرة للاقتراض من الخارج لتمويل ماكنة حربها مع إيران، اذ توفرت أربعة مصادر لتمويل الاقتراض وهي[١]:

- المنح المقدمة من دول الخليج العربية لاسيما من السعودية والكويت مباشرة بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية، وقد عدت الحكومة تلك القروض البالغة ٤٠ مليار دولار مساعدات لإعانتها في حربها على إيران.
- القروض الممنوحة من حكومات وبنوك غربية التي قدرت بـ ٣٥ مليار دولار.
- القروض المقدمة من الإتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية التي بلغت ١١ مليار دولار.
- قروض من دول أخرى، دول أوربا الغربية (دول نادي باريس)، وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان.

أي أن إجمالي ديون العراق بعد انتهاء الحرب مع إيران بلغت ٨٦ مليار دولار عام ١٩٨٨. ولم يستطع النظام السابق تسديد خدمة ديونه بسبب حرب الخليج الثانية فتراكمت متأخرات السداد حتى بلغت ١٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٨، وقد قدر البنك الدولي تلك الديون بحوالي ١٢٧.٧ مليار دولار بما فيها ٤٧ مليار دولار كفوائد متراكمة[٢]. وقدرت مجلة "ميس" الديون في عام ٢٠٠٣ بحوالي ١١٨.٥ مليار دولار[٣]. وتعد هذه الديون حلقة ضعف في قضية أعمار العراق ليس لضخامة حجمها، وإنما لعدم توفر الأموال اللازمة لسدادها، فضلاً عن التعويضات التي يدين بها العراق منذ حرب الخليج الأولى والثانية للعديد من دول العالم. لذا إن خصوصية الديون العراقية تدفع نحو البحث عن حلول غير تقليدية للتعاطي معها ومن ضمنها سياسات الإصلاح الاقتصادي التي توفرها المؤسسات الدولية.

---

[١] د. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٤٥.

[٢] د. سامي عبيد محمد، مديونية العراق الخارجية: الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٤)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

[٣] ديون العراق الخارجية: www.islamonline.net/servlet/ststellite

٤- ترهل القطاع الحكومي

لقد أخفق القطاع الحكومي في العراق في إدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية المطلوبة. فقد أدى الاعتماد على القطاع الحكومي كمحرك للنمو الاقتصادي خلال مدة ليست بالقصيرة إلى تعاظم سيطرة المؤسسات العامة على الاقتصاد العراقي وإخضاعه لهيمنتها؛ وقد حدث ذلك نتيجة الاعتقاد الذي ساد في إطار الإستراتيجية الشمولية التي كانت متبعة بأن آلية السوق ونظم الأسعار لا يمكن لها القيام بتخصيص الموارد بكفاءة، وأن القطاع الخاص ليس لديه القدرة على الإسهام بفاعلية في تطوير الإنتاجية وتوفير مستلزماتها. وهو أمر أدى إلى التوسع في التوظيف الحكومي وبروز ظاهرة البطالة المقنعة، وزيادة الإنفاق الحكومي ولاسيما الإنفاق الجاري، فضلاً عن زيادة معدلات الدعم الحكومي للمشاريع التي لا تحقق أرباح تجارية أو تحقق خسائر مستمرة. وهذا ناتج بالحقيقة عن أن العراق حصل على استقلاله السياسي في عشرينيات القرن الماضي، وكان من الطبيعي أن يتجه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإسناد الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى القطاع الحكومي من خلال خطط مركزية للتنمية، إلا أن الاستمرار في هذا النهج ولمدة طويلة أدى إلى ترهل القطاع الحكومي ومن الصعب الاستمرار في توسعه.

ثالثاً / مبررات أتباع سياسيات الإصلاح الاقتصادي في العراق

تعددت مبررات دعوة العراق إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى أن أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي حاجة فعلية في ظروف التشوهات العديدة للسوق؛ نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة وحجم الديون الخارجية والظروف المعيشية المتدنية، فضلاً عن التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي، كما أن سياسات الاحتلال زادت حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي. فقد واجه العراق في الآونة الأخيرة منذ آذار ٢٠٠٣ أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية قاربت من حيث قوتها أزمة جنوب شرق آسيا والأزمات التي أصابت معظم الدول النامية؛ مما استدعى الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي نادت بها مؤسسات التمويل العالمية تحت ما يسمى بسياسة إعادة أعمار العراق والإصلاح الاقتصادي. لذا إن ما يواجه العراق في المدة الحالية هي سمة التغيير والتكييف وذلك لوجود آليات الضغط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي التي أقرتها سياسة أعادة أعمار العراق والإصلاح الاقتصادي ضمناً[1]. وبذلك يتحتم على العراق الأخذ بسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين في آن واحد، فضلاً عن الترتيبات المساندة (SBA) المبرمة فيه وهي جزء من متطلبات نادي باريس لغرض خفض الديون العراقية بنسبة ٨٠ %، مما يترتب عليه صعوبات أكيدة قد تعترض تنفيذ تلكم السياسات نتيجة تعارضها مع توجهات التنمية الاجتماعية في العراق.

رابعاً / سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وأهدافها

لغرض مواجهة التحديات والآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال المدة السابقة قبل عام ٢٠٠٣، فقد بدأ العراق بعد عام ٢٠٠٤ خطواته الأولى للإصلاح الاقتصادي بالتعامل الإيجابي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن مؤسسات الأمم المتحدة باتجاه تقوية أسس النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل والإيراد، من خلال التوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة القائمة على أساس التحول من النظام المركزي إلى نظام أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي والمبني على ضرورة تحقيق استثمارات كبيرة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتحرير التجارة الخارجية، وإتباع سياسات مالية ونقدية

---

[1] هيثم عبدالله سلمان، مصدر سابق، ص ١٩٦.

جديدة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية كماً ونوعاً، وحل مشكلة المديونية الخارجية، وتنويع مصادر الدخل. وتتمثل أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي الأساسية في المحاور الآتية[١]:

- إحداث تغيير في البنية الاقتصادية وتقوية أسس النمو الاقتصادي .
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي وزيادة فاعلية المؤسسات المصرفية والمالية وكفاءتها.
- التركيز على إعطاء دور أساسي للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مشاريع التنمية والأعمار.
- رفع معدلات النمو في القطاعات السلعية غير النفطية ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة.
- حل مشكلة المديونية الخارجية مع دول نادي باريس والبلدان الأخرى.
- تحسين نوعية الحياة ومستوى الخدمات المقدمة من الدولة.
- تحسين سعر صرف العملة المحلية وتحقيق التوازن في سوق النقد الأجنبي.
- تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي .
- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات العراقي.

خامساً / علاقة النمو بسياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

١- ماهية العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي

يمكن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي من خلال تتبع الطرق المختلفة لقياس برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم تحديد الطريقة المناسبة التي تتم بوساطتها بيان العلاقة بين النمو والإصلاح الاقتصاديين في العراق، فضلاً عن تحديد التعريف المناسب للنمو الاقتصادي الذي ينسجم وتوضيح تلك العلاقة بينهما. ويمكن إيجاز طرق قياس برامج الإصلاح الاقتصادي بالاتي[٢]:

- منهج ما قبل وما بعد: ويستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي خلال مدة تطبيق البرنامج أو بعده مع مدة ما قبل التطبيق.
- منهج مع وبدون: يستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لدول طبقت البرامج مع مجموعة دول لم تطبق تلك البرامج.
- منهج التقييم المعمم: يستند إلى مقارنة الدول التي تطبق البرامج بمجموعة دول لم تطبق البرامج مع تعديل الفروق في الشروط الأدائية والتحكم في التأثيرات الخارجية.
- منهج المحاكاة: يقوم بمقارنة الأداء الاقتصادي الكلي في حالة تطبيق البرامج بالأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة (بناء سيناريوهات).

وبناءً على ما تقدم يمكن اختيار منهج ما قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ما بعدها في العراق لبيان العلاقة بين النمو الاقتصادي وسياسات الإصلاح، لتوضيح ما إذا كانت هناك علاقة بينهما أو لا ؟ مع الأخذ بنظر الاعتبار تطبيق تعريف ساموبلسون للنمو الاقتصادي على العراق ومعرفة مدى ملائمة لدراسة تلك العلاقة.

---

[١] وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص ٩٢.

[٢] د. بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، العدد (٣١)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أيار ٢٠٠٤، ص. ص ١٥-١٦.

٢- أدبيات علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي بالدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي بحثت في أصل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في كثير من دول العالم، من أفريقيا إلى أوربا إلى أمريكا الشمالية وغيرها، ولم تتضح لحد الآن ماهية العلاقة بينهما، إلا أنه يمكن أيجاز بعض نتائج الدراسات التي قام بها بعض الباحثين ومنها[١]:

- دراسة هيلاينر أشار إلى أن التكييف الاقتصادي مرتبط بالتنمية ويشمل مجموعة من السياسات الموجهة إلى إصلاح جانب العرض وذلك بهدف زيادة كفاءة تخصيص الموارد مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- دراسة رايخمان وستيلسون وكونورز إذ أشاروا إلى عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- دراسة زولو ونصولي وتشير إلى أن معدلات النمو المتحققة كانت أقل من معدلات النمو المستهدفة من البرامج.
- دراسة المعهد العربي للتخطيط[٢] التي أشارت إلى وجود تأثير انكماشي على القطاعات الاقتصادية بسبب تخفيض الإنفاق العام والاستثمار العام، ومن ثم تخفيض الطلب الذي ينجم عنه نقص في الإنتاج، وزيادة البطالة، وتدهور مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية وبما يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي.
- مجموعة دراسات[٣] تباينت نتائجها بمدى العلاقة بين النمو والإصلاح الاقتصادي ومنها، دراسة "التطورات المالية في آسيا وأمريكا اللاتينية" خلال المدة (١٩٨٩-١٩٩١)، وقد شملت ٢٣ دولة وبينت أن الإصلاحات لم تحدث سوى تحسن قليل في المؤشرات المالية الرئيسة ومن بينها النمو الاقتصادي. أما دراسة صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٤ حول "الإصلاح الاقتصادي"، المتعلقة بتأثير الاستثمارات الخاصة على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح، فقد بينت أن تأثير الاستثمارات الخاصة التي يركز عليها صندوق النقد الدولي في إحداث النمو كانت ضعيفة وبطيئة؛ وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في الاستثمارات الحكومية العامة. وقد بينت دراسة أخرى للصندوق حول "التصحيح الاقتصادي في أفريقيا: الإصلاحات والتوقعات ١٩٩٤" التي شملت ٢٩ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ اوضحت أن الإصلاح على الرغم من أهميته وضرورته فهو غير كافٍ لتحقيق النمو، إذ أن الإصلاحات في تونس والجزائر والمغرب على الرغم من أهميتها تبدو غير ملائمة للمدى القصير وضارة، ومحفزة للنمو في المدى الطويل.

---

[١] لمزيد من المعلومات أنظر: الطاهرة السيد محمد حمية، سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض دراسات، الطبعة الأولى، دراسات إستراتيجية، العدد (٦٧)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢.

[٢] المعهد العربي للتخطيط في الكويت، آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي.
www.arab-api.org

[٣] د. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (٧)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ٢٠٠٩، ص. ص ٤ -٢١.

٣- علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق

لقد تبين مما تقدم من الدراسات التي بحثها بعض الاقتصاديين حول حقيقة العلاقة، فمنهم من أيد ومنهم من عارض وجود علاقة بينهما. وليس بوسعنا هنا أن نؤيد أو نعارض بعضهم لأجل بعضهم الآخر، ولكن نقول أن كلا الرأيين معتد به من الناحية الاقتصادية؛ وذلك لاختلاف ملامح اقتصاديات الدول التي طبقت فيها سياسات الإصلاح الاقتصادي، اذ ان وجود علاقة بين النمو والإصلاح الاقتصادي في دول ما، لا يعني بالضرورة وجودها في دولة أخرى.

وللتعرف على ماهية العلاقة ما بين النمو والإصلاح الاقتصادي، ينبغي في البدء التعريف بالنمو الاقتصادي من وجهة نظر ساموبلسون، إذ عرفه كما سبق على انه " يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما " أي بمعنى آخر، يحدث النمو الاقتصادي عند تحول منحنى حد إمكانات الإنتاج للدولة إلى الخارج[١]، ويقصد بمنحنى إمكانات الإنتاج " أقصى كمية من الإنتاج يمكن لاقتصاد ما الحصول عليها، مع اخذ معارفه التكنولوجية وكمية المدخلات المتاحة له في الاعتبار"، إذ تمثل حدود إمكانات الإنتاج قائمة الخيارات الإنتاجية المتاحة للمجتمع[٢]، أو هو مجموعة نقاط على منحنى إمكانات الإنتاج، كل نقطة تمثل توليفة معينه من السلعتين أو المتغيرين يستطيع المجتمع إنتاجها في ظل التكنولوجية المتاحة له، ولا يمكن تجاوز حدود إمكانات الإنتاج (نقطة خارج المنحنى) لأنها تمثل نقطة خارج حدود الطاقة الإنتاجية. إلا أن أي نقطة داخل منحناه، أنما تعني أن هناك موارد اقتصادية غير مستغلة استغلالاً أمثل، ومن ثم هناك موارد اقتصادية عاطلة في المجتمع.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد المتغيرين اللذين يحددان مستوى الانفاق وهما الاستهلاك النهائي والاستثمار الإجمالي في العراق، وإسقاطهما على منحنى إمكانات الإنتاج لتحديد التوليفة قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي خلال العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ ، وبعد الإصلاح الاقتصادي خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠١١ ، وبالاعتماد على الجدول (٣) يتبين أن منحنى إمكانات الإنتاج قبل تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق قد انخفض من مستوى المنحنى عام ١٩٩٧ إلى مستوى المنحنى عام ٢٠٠٢ (لاحظ الشكل ١) مع تحقيق فائض في فجوة الموارد قدرها ٢ مليار دولار تقريباً، فضلاً عن تحقيق معدل نمو مركب للاستثمار الإجمالي البالغ- ١٩.٢ % للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٢) ليتجاوز معدل نمو المركب للاستهلاك الإجمالي للمدة نفسها. وعلى الرغم من أن تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق اتسم بمناخ استثماري ملائم سواءً أكان استثماراً في القطاع العام أم الخاص، إلا أن الجزء الكبير منه كان استثماراً حكومياً نتيجة هيمنة الحكومة على النقد الأجنبي والممول الرئيس لتكوين رأس المال الثابت وتخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار[٣]، وعلى حساب الاستهلاك الإجمالي الذي حقق معدل نمو سالب قدره ٢٢.٨ %.

---

[١] بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٥٨٦.

[٢] بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٥.

[٣] د. عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص ١٦١.

وقد تميز منحنى إمكانات الإنتاج في العراق بعد تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ بمناخ استثماري أكثر ملائمةً بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الدعم الحكومي، مما عزز رفع مستوى المنحنى من مستوى عام ٢٠٠٤ إلى مستوى عام ٢٠١١ مع تحقيق معدل نمو مركب للاستثمار الإجمالي البالغ ٤٨.٥ % للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١) ليتجاوز معدل النمو المركب للاستهلاك الإجمالي البالغ ٢٥.٣ %.

الجدول (٣)

تطور فجوة الموارد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار) في العراق

السنة	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	فجوة الموارد*	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٧	٦٥١١٩	١٣٧٨٠	- ٤٣	٧٨٨٥٦
٢٠٠٢	١٧٨٠٤	٤٧٣٤	٢٠٠٥	٢٤٥٤٤
النمو المركب	- ٢٢.٨ %	- ١٩.٢ %	.....	- ٢٠.٨ %
٢٠٠٤	٢٠٩٨٥	١٩٠٥	١٨١٠	٢٤٧٠٠
٢٠١١	١٠١٧٢٢	٣٠٣٥٩	٣٠٩٥٣	١٦٣٠٣٤
النمو المركب	٢٥.٣ %	٤٨.٥ %	.....	٣٠.٩ %

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ١٩٩٩، أبو ظبي، ص ٢٨١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠٠٤، أبو ظبي، ص ٢٥٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠٠٦، ابو ظبي، ص ٤٦.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول ٢٠١٣، ابو ظبي، ص ٣٣٦.

* فجوة الموارد = الناتج المحلي الاجمالي – الاستثمار الاجمالي – الاستهلاك الاجمالي

مما يعكس أن في العراق فرصاً استثماريةً كبيرةً يمكن الاستثمار فيها لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تشجيع المشاركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي مع الاستمرار في رفع أنواع القيود المفروضة جميعاً على المستثمر الأجنبي، وتشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية في قطاعات الاقتصاد القومي وأنشطته كافة بما يؤمن تدفق رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والفنية المتقدمة، وتبسيط الإجراءات الحكومية لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية مع العمل على تقديم المزايا والتسهيلات للمستثمرين العرب والأجانب وتعريفهم بفرص الاستثمار في العراق[١].

[١] وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص ٩٤.

الشكل (١)
منحنى إمكانات الإنتاج في العراق للأعوام
١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠١١

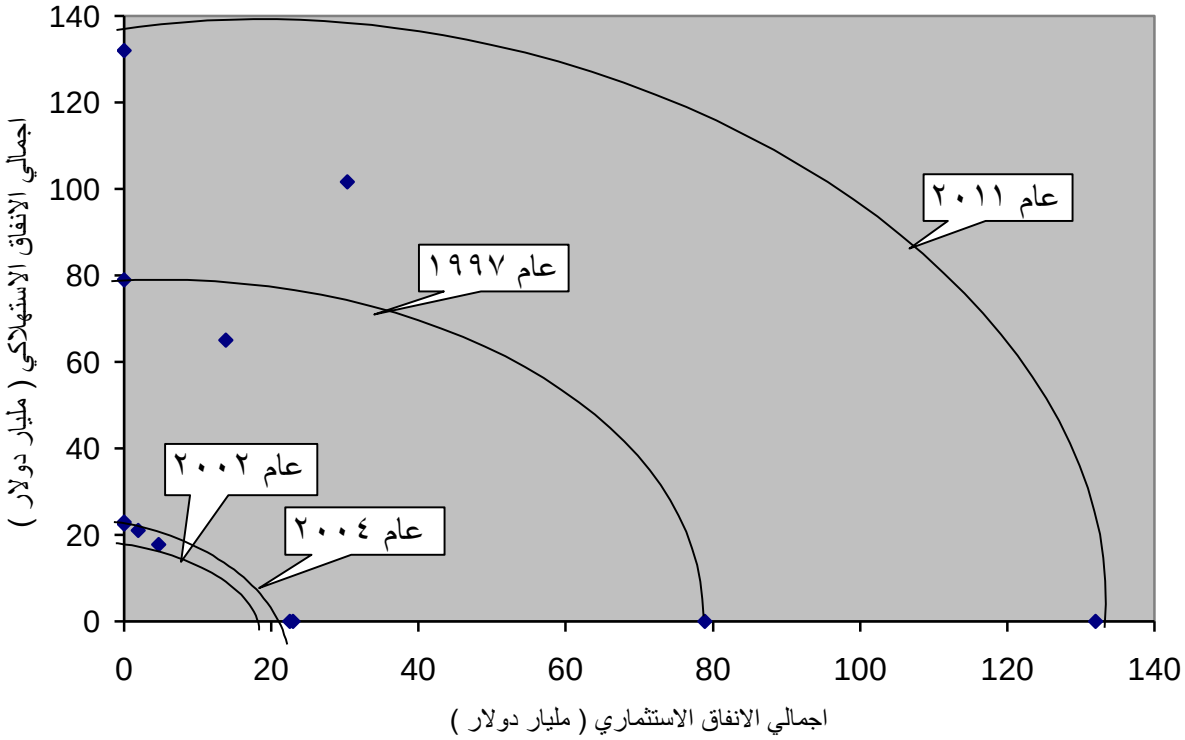

المصدر:

- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) / واستناداً إلى بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٧.

أما فيما يخص متغير معدل التضخم ومدى علاقته بالنمو والإصلاح الاقتصادي. فقد وجدت بعض الدراسات الدولية أن علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية ولـ ١٤٥ دولة لم تؤكد وجود علاقة محددة وواضحة ما بين التضخم والنمو. ولكن بعض النتائج الإحصائية بينت أنه فقط عندما يكون معدل التضخم دون ١٠ % قد يصعّب ذلك جهود تقليص التضخم ويكون مرتبطاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي أقل تقدير في المدى القصير[١]، هذه النتيجة لم يكن من السهل إسقاطها على تجربة العراق. فمن خلال الشكل (٢)، يتبين أن مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق قد تأثراً كثيراً بمعدلات التضخم. فقبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي اتجه معدل نموه السنوي نحو الانخفاض بدءاً من عام 1997=S-6 وحتى عام ٢٠٠٢=S-1، إذ انخفض من ٢١ % إلى - ٧ % للعامين على التوالي. وقد حقق معدل نموه السنوي لسنة تطبيق الإصلاح 2003=S نمواً سالباً وقدره ٣٣ %.

[١] هشام ياسين شعلان، مصدر سابق، ص ٩٠.

وهذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) بسبب تدهور سعر الصرف للدينار العراقي وارتفاع معدل نمو عرض النقد الناتج عن انخفاض سعر الفائدة للقروض والإيداع، فضلاً عن أن هذه المدة لم يكن قانون البنك المركزي يسمح بإقامة مزادات لبيع الدولار وشرائه، وكان يعاني من التدخلات الحكومية في اتخاذ قراراته التي تخص السياسة النقدية[١].

وقد حقق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد تطبيق الإصلاح معدلات نمو موجبة ومتذبذبه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١١)، إذ بلغ ٥٤ % عام ٢٠٠٤؛ وذلك نتيجة تأثره بشكل كبير بعوائد الصادرات النفطية. وقد بلغت معدلات النمو بعد ذلك معدلات متسقة، فضلاً عن انخفاض معدلات التضخم نتيجة حصول البنك المركزي على استقلاليته عام ٢٠٠٤، إلا أنه لم تتحقق أهدافه إلا بعد عام ٢٠٠٦؛ نتيجة رفع سعر الفائدة على القروض والإيداع بهدف تقليص السيولة المحلية حتى عام ٢٠٠٨، إلا أن البنك خفضها عام ٢٠٠٩ لتنشيط الاقتصاد ولتشجيع الاستثمار بعد أن نجح في تخفيض معدل التضخم إلى ٧ % عام ٢٠٠٩[٢]، من خلال إتباعه لآليات واداوات حديثة للسيطرة عليه ومن بينها مزادات العملة الأجنبية والحوالات والسندات، وتسهيلات قائمة للإقراض وللإيداع، وتقوية المدفوعات وفق نظام R.T.G.S، وتحرير سعر الفائدة[٣]. وقد بلغ معدل التضخم ٥.٦ % عام ٢٠١١، وهو أمر أدى إلى رفع معدل النمو السنوي من ٥.٨ % عام ٢٠٠٩ إلى ٩.٦ % عام ٢٠١١، ويستدل من ذلك ضرورة خفض التضخم في العراق إلى مستوى ٢٠ % حتى يمكن استعادة النمو الموجب وهو ما اتضح بعد عام ٢٠٠٨.

---

[١] أسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في معالجة التضخم، كلية المعارف الجامعة الأنبار، ٢٠١١، ص ١١.

www.muc-edu- iq.org/proceeding/ACCEPTED%20PAPERS/Islam

[٢] المصدر نفسه، ص ١٢.

[٣] د. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٣)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.

www.bae-co.com/twtiss/231.pdf

الشكل (٢)

تطور معدل التضخم والنمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠١١) (%)

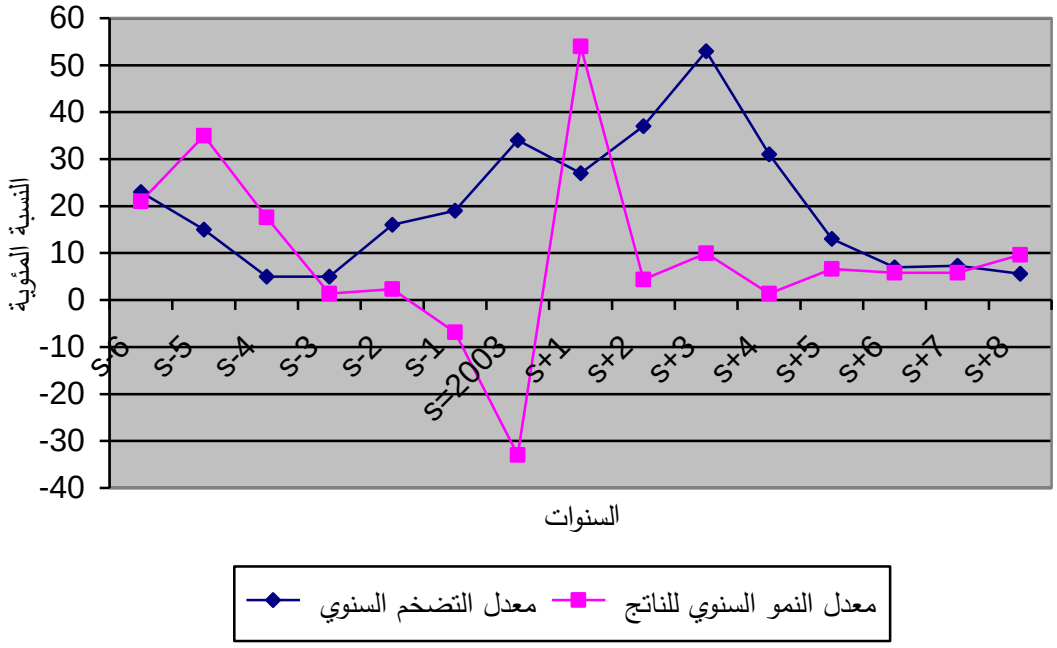

المصدر:

- الأسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، أعدد متفرقة.

- أسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في معالجة التضخم، كلية المعارف الجامعة، الأنبار، ٢٠١١، ص ١١.

http://www.muc-edu-iq.org/proceeding/ACCEPTED%20PAPERS/Islam%20mohammad%20mahmood.pdf

- وزارة التخطيط، مؤشرات الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٣.

http://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts-ar

الخاتمة

أصبحت قضية التحرير الاقتصادي في العراق محل تركيز المصالح الأجنبية منذ سقوط النظام السابق، إذ يحظى العراق بقاعدة موارد غنية: ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط، وقوة عاملة وطنية تشمل أكثر من سبعة ملايين نسمة، ومن الممكن لمجموع هذه الموارد خلال عقد من الزمن أن يتيح للعراق استعادة مكانته السابقة كدولة من فئة الدخل المتوسط. غير أن بلوغ هذا الهدف بحسب صندوق النقد الدولي يقتضي تحقيق تحوّل على ثلاثة مستويات: الانتقال من حالة النزاع إلى الاستقرار وإعادة التأهيل والأعمار، والانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجّه نحو النمو، والانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى تنويع اقتصادي، من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي مع تعديلات ليست تلك الجاهزة لدى المؤسسات الدولية، فضلاً عن رفع كفاءة النظام المؤسسي والضريبي، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وتنظيم العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص وليست العلاقة التنافسية.

إن الاستنتاج الرئيس الذي توصل أليه البحث، هو عدم تطابق فرضية البحث والواقع الاقتصادي في العراق، إذ أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو والإصلاح الاقتصادي، فقد ارتفع مستوى منحنى إمكانات الإنتاج من مستوى عام ٢٠٠٤ إلى مستوى عام ٢٠١١ مع ارتفاع الاستثمار الإجمالي على حساب الاستهلاك الإجمالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بشرط أن تكون نسبة التضخم دون معدل ٢٠ %، فضلاً عن الاستنتاجات الأخرى التي تتمثل في أن هناك موارد اقتصادية كبيرة عاطلة لم تُستثمر بشكل أمثل بدلالة أن نقطة الناتج المحلي الإجمالي هي داخل منحنى إمكانات الإنتاج، فضلاً عن ابتعادها عن محيط منحنى الإمكانات إلى الداخل، مما يدل على أن الأمر لا يقتصر على وجود موارد اقتصادية عاطلة فقط، ولكن هناك تدفقات استثمارية خارجة، فضلاً عن عمليات تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً / الكتب

١. بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٢. بول أيه. ساموبلسون، ويليام دي. نوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.

٣. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

٤. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

٥. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

٦. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥.

٧. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب (٢٨)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.

٨. عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل بالجزائر، بيروت، ٢٠٠٥.

٩. عبد الغفور حسن كنعان، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

١٠. عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٤.

١١. هشام ياسين شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق: تجربة الاقتصادات المتحولة، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤.

ثانياً / الدوريات

١. الطاهرة السيد محمد حمية، سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض دراسات، دراسات إستراتيجية، العدد (٦٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢.

٢. بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، العدد (٣١)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أيار ٢٠٠٤.

٣. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد(٧)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ٢٠٠٩.

٤. سامي عبيد محمد، مديونية العراق الخارجية: الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٤)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.

٥. هيثم عبدالله سلمان، منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٧)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، شتاء ٢٠٠٩.

ثالثاً / التقارير والمنشورات الدولية

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٣.

٢. هيئة وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠١، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠٠٢.

٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، بغداد، ٢٠١٣..

٤. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠١، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد،٢٠٠٣.

٥. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، آذار ٢٠١٠.

٦. وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٩، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، ٢٠١٠.

رابعاً / الرسائل الجامعية والاطاريح

١. أحمد جاسم محمد، تحليل وتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

خامساً / المواقع الالكترونية

١. المعهد العربي للتخطيط في الكويت، آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي. www.arab-api.org

٢. أسلام محمد محمود، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في معالجة التضخم، كلية المعارف الجامعة، الانبار، ٢٠١١ .

http://www.muc-edu-iq.org/proceeding/ACCEPTED%20PAPERS /Islam %20 mohammad%20mahmood.pdf

٣. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٣)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.

http://www.bae-co.com/twtiss/231.pdf

٤. وزارة التخطيط، مؤشرات الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٣.

http://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts-ar

٥. وزارة التخطيط، مؤشرات التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٣.

http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-02-28-07-35-17

The Relationship between Growth and Economic Reformation in Iraq: Post 2003

ABSTRACT

There were many ideas and opinions on the linkage between growth and economic reform in both developed and developing countries. The relationship is, of course, existed. Therefore, this research comes to analyses it in the Iraqi economy. This study is based on a hypothesis that the economic reformation in Iraq leads to lag level of growth with the of high rates of inflation. However, the study is designed to be included five sections. It found a positive relationship between the economic reformation and slowing of economic growth, in which the specified hypothesis is not fit to the economic reality in Iraq after 2003

Keywords: Economic Growth, Economic Reform , Production–Possibility Curve, Growth Resources Gap .